وَثِيقَةُ مَكَّةَ المُكَرَّمَة

صَدَرَتْ عَنْ أَلفٍ وَمِائَتَيْنِ وَنَيِّفٍ

مِنْ كِبَارِ مُفْتِي وَعُلَمَاءِ الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّة

عَنْ مُؤْتَمَرِهِم التَّارِيخِيّ المُنْعَقِد بِجِوَارِ الكَعْبَةِ المُشَرَّفَةِ

تَحْتَ مَظَلَّةِ رَابِطَةِ العَالَمِ الإِسْلَامِيّ

خِلَال الفَتْرَة ٢٢ - ٢٤ مِنْ شَهْرِ رَمَضَان المُبَارَكِ لِعَامِ ١٤٤٠هـ

المُوَافِق ٢٧ - ٢٩ مِنْ شَهْرِ مَايُو لِعَامِ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ وحدَهُ، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا وسيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ، أمَّا بعدُ:

فهذهِ الوثيقةُ التاريخيَّةُ المسمَّاةُ باسمِ المكانِ المقدَّسِ الذي صدرتْ منه، استلهمتْ مبادئَها وغاياتِها من الوثيقةِ التاريخيَّةِ التي أمضاها نبيُّنا محمَّدٌ ﷺ مع التنوُّعِ الدينيِّ في المدينةِ المنوَّرةِ قبلَ أكثرَ من (1400) عام، وهي التي أسَّستْ للتعايُشِ في المجتمعِ المدنيِّ بعدَ أنْ أصبحَ المسلمونَ مكوِّنًا جديدًا فيه.

اجتمعَ لوثيقةِ مكَّةَ المكرَّمةِ أكثرُ من (1200) شخصيةٍ إسلاميَّةٍ ذاتِ وزنٍ كبيرٍ ومؤثِّرٍ في مجتمعاتِها، يمثِّلونَ مفتي العالمِ الإسلاميِّ وكبارَ علمائِه، شاركهم أكثرُ من (4500) مفكِّرٍ إسلاميٍّ، جاؤوا من (27) مكوِّنًا إسلاميًّا من مختلفِ الطوائفِ والمذاهبِ من السُّنَّةِ والشيعةِ وغيرِهم، وقد حضروا جميعًا بأنفسِهم، وشكَّلتِ الظروفُ الطارئةُ لاعتذارِ بعضِهم والاكتفاءِ بالإنابةِ أقلَّ من (1%)، وكانَ ذلكَ الحضورُ التاريخيُّ وغيرُ المسبوقِ في العشرِ الأخيرةِ من شهرِ رمضانَ المباركِ من العامِ (1440هـ - 2019م) بجوارِ الكعبةِ المشرَّفةِ، برعايةٍ كريمةٍ من خادمِ الحرمينِ الشريفينِ الملكِ سلمانَ بنِ عبدِ العزيزِ آلِ سعود، ملكِ المملكةِ العربيَّةِ السعوديَّةِ - يحفظُهُ اللهُ، قادمينَ من (139) دولةً، لتدارسِ عددٍ من القضايا المهمَّةِ تدارسًا انبثقتْ عنه هذهِ الوثيقةُ لتكونَ ميثاقًا إسلاميًّا عظيمًا يؤسِّسُ لقيمِ التعايُشِ الإسلاميِّ والإنسانيِّ، وبخاصَّةٍ التعايُشُ بينَ أتباعِ الأديانِ والانتماءاتِ الثقافيَّةِ والعرقيَّةِ والمذهبيَّةِ حولَ العالمِ.

وتُعتبرُ هذهِ الوثيقةُ الأولى من نوعِها في التاريخِ الإسلاميِّ المعاصرِ، والثانيةُ بعدَ وثيقةِ المدينةِ المنوَّرةِ، حيثُ حقَّقتْ وثيقةُ مكَّةَ المكرَّمةِ لأوَّلِ مرَّةٍ في التاريخِ

الإسلامي بعد النبيّ الكريم عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم إجماع علماء الأمّة الإسلاميّة على قضايا في غاية الأهمّيّة، لتصبح واقعًا بعد أن كانت في السابق أشبه بحلم فقط، ووصفها عدد من المفتين وكبار علماء المسلمين بالوثيقة الدستوريّة الثانية للأمّة الإسلاميّة.

وقد عبّر مفتو وعلماء العالم الإسلامي من خلال نصوص هذه الوثيقة عن أنّهم جزء فاعل في هذا العالم بمختلف أممه وشعوبه ومشتركاته، يسعون كغيرهم إلى تواصل إيجابي مع الجميع من أجل تحقيق السلام والوئام والسعادة والرفاه الشامل والعادل للبشريّة، ومدّ جسور المودّة والإخاء والتعاون الإنساني، ورفض كافّة أساليب الكراهية وممارسات التمييز والصدام الحضاري، متجاوزين المفهوم المجرّد للأخوّة الإسلاميّة والإنسانيّة إلى الأثر العمليّ الملموس، لتتمّ بذلك صناعة التحوّل والفرق من خلال تفعيل معنى الأخوّة الحقّة؛ وإلّا فإنّ الإنسان أخو الإنسان شاء أم أبى؛ فكلّهم لآدم.

لقد عبّرت هذه الوثيقة عن فكر علماء الأمّة الإسلاميّة، وأصبحت قوّة ناعمة بإجماعها غير المسبوق من نوعه في التاريخ الإسلاميّ، ولا في تاريخ أتباع الأديان كافّة؛ حيث حضر اجتماعها الملهم جميع الطوائف والمذاهب بدون استثناء في عمل يتعلّق بدين واحد.

وقد تميّز هذا الحضور بعدم وجود أيّ من حاملي شعارات تسييس الدين المسيئة، والتي حاولت اختزال عالميّة الدين في أهداف سياسيّة ضيّقة تمثّل شعاراتها الخاصّة، وهذا الأفق الكبير لعلماء الوثيقة الّتي حضنت الجميع دون أن يكون لها أيّ هدف سوى إيضاح حقيقة الإسلام وأنّه رحمة للعالمين، هو الّذي جعل مجلس وزراء خارجيّة الدول الإسلاميّة في دورته (47) المنعقدة في نيامي عاصمة جمهوريّة النيجر عام (1442هـ - 2020م) ينوّه بإجماع الدول الإسلاميّة بهذه الوثيقة ويصدر قرارًا مؤيّدًا

لَهَا، مَعَ تَوْصِيَتِهِ كَذَلِكَ بِالاسْتِفَادَةِ مِنْهَا فِي الْمُؤَسَّسَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ فِي دُوَلِ الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ. كَمَا أَقَامَتْ عَدَدٌ مِنَ الْمُؤَسَّسَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ غَيْرِ الإِسْلَامِيَّةِ مُلْتَقَيَاتٍ وَنَدَوَاتٍ عَنْ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ تُعَبِّرُ عَنْ حَفَاوَتِهِمِ الْبَالِغَةِ بِهَا.

وَقَدْ أَكَّدَ عُلَمَاءُ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ أَنَّهُ لَا يُبْرَمُ شَأْنُ الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَلَا يَتَحَدَّثُ بِاسْمِهَا فِي أَمْرِهَا الدِّينِيِّ، وَكُلِّ ذِي صِلَةٍ بِهِ، إِلَّا عُلَمَاؤُهَا الرَّاسِخُونَ فِي جَمْعٍ كَجَمْعِ مُؤْتَمَرِ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ فِي قِبْلَتِهِمِ الْجَامِعَةِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ حَيْثُ انْطَلَقَتْ رِسَالَةُ الإِسْلَامِ.

وَجَاءَتْ رَابِطَةُ الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ مِنْ مَقَرِّهَا الرَّئِيسِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ لِتَوَاصُلِ الْمَظَلَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ الأُولَى وِفْقَ هَيْكَلَةٍ عَصْرِيَّةٍ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ (60) عَامًا، بَيْنَمَا تَارِيخُ الرَّابِطَةِ الْفِعْلِيِّ يَبْدَأُ مِنْ تَارِيخِ انْطِلَاقَةِ الإِسْلَامِ؛ فَالإِسْلَامُ مُنْذُ أَشْرَقَ نُورُهُ وَهُوَ يُكَوِّنُ رَابِطَةً إِسْلَامِيَّةً وَاحِدَةً حَضَنَتِ الْجَمِيعَ، وَهُوَ مَا تَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِهِ رَابِطَةُ الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ بِهَيْكَلَتِهَا الْعَصْرِيَّةِ لِتَحْظَى بِشَرَفِ مُوَاصَلَةِ هَذِهِ الْمَسِيرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ مِنْ أَقْدَسِ بِقَاعِ الأَرْضِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

الأَمِينُ الْعَامُّ لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ
رَئِيسُ الْهَيْئَةِ الْعُلْيَا لِوَثِيقَةِ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعِيسَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،
أَمَّا بَعْدُ:

فَمِنْ رِحَابِ البَيْتِ الحَرَامِ، وَمِنْ أَفْيَاءِ الكَعْبَةِ المُشَرَّفَةِ، يَسْتَصْحِبُ حُضُورُ مُؤْتَمَرِ «وَثِيقَةِ مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ» مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ، وَفِي طَلِيعَتِهِمْ كِبَارُ مُفْتِيهَا، الصَّدَى الكَبِيرَ، وَالأَثَرَ البَالِغَ لـ «وَثِيقَةِ المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ» الَّتِي عَقَدَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قَرْنًا مَعَ المُكَوِّنَاتِ المُخْتَلِفَةِ فِي أَدْيَانِهَا وَثَقَافَاتِهَا وَأَعْرَاقِهَا فِي مَدِينَتِهِ المُنَوَّرَةِ، فَكَانَتْ وَثِيقَةً دُسْتُورِيَّةً تُحْتَذَى فِي إِرْسَاءِ قِيَمِ التَّعَايُشِ، وَتَحْقِيقِ السِّلْمِ بَيْنَ مُكَوِّنَاتِ المُجْتَمَعِ الإِنْسَانِيِّ.

وَ«وَثِيقَةُ مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ» هِيَ هَدْيٌ إِسْلامِيٌّ تَسْتَمِدُّ ضِيَاءَهَا مِنْ مَعَالِمِ تِلْكُمُ الوَثِيقَةِ الخَالِدَةِ، تَصْدُرُ عَنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ مِنْ قِبْلَتِهِمُ الجَامِعَةِ إِلَى عَالَمِ القَرْنِ الخَامِسَ عَشَرَ الهِجْرِيِّ، القَرْنِ الحَادِي وَالعِشْرِينَ المِيلادِيِّ.

وَصُدُورُ هَذِهِ الوَثِيقَةِ مِنْ جَنَبَاتِ البَيْتِ العَتِيقِ، مَهْوَى أَفْئِدَةِ المُسْلِمِينَ: «تَأْكِيدٌ» عَلَى أَهَمِّيَّةِ المَرْجِعِيَّةِ الرُّوحِيَّةِ لِلْعَالَمِ الإِسْلامِيِّ حَيْثُ قِبْلَةُ الإِسْلامِ وَالمُسْلِمِينَ، وَمَصْدَرُ إِشْعَاعِهِ لِلْعَالَمِينَ بِرِحَابِهَا الطَّاهِرَةِ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَ«تَنْوِيهٌ» بِالاسْتِحْقَاقِ الكَبِيرِ لِقِيَادَتِهَا السِّيَاسِيَّةِ، وَمَا اضْطَلَعَتْ بِهِ مِنْ خِدْمَاتٍ جَلِيلَةٍ لِلإِسْلامِ وَالمُسْلِمِينَ وَالإِنْسَانِيَّةِ جَمْعَاءَ.

وَالْمُسْلِمُونَ إِذْ يُصْدِرُونَ هَذِهِ الوَثِيقَةَ مُمَثَّلِينَ فِي مَرْجِعِيَّتِهِمُ الدِّينِيَّةِ الَّتِي وَافَقَ انْتِظَامُ عَقْدِهَا المَيْمُونِ شَرَفَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، حَيْثُ جَاوَرُوا - بِجَمْعِهِمُ التَّارِيخِيِّ - البَيْتَ العَتِيقَ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ المُبَارَكِ: يُؤَكِّدُونَ أَنَّهُمْ جُزْءٌ مِنْ هَذَا العَالَمِ بِتَفَاعُلِهِ الحَضَارِيِّ، يَسْعَوْنَ لِلتَّوَاصُلِ مَعَ مُكَوِّنَاتِهِ كَافَّةً لِتَحْقِيقِ صَالِحِ البَشَرِيَّةِ، وَتَعْزِيزِ قِيَمِهَا النَّبِيلَةِ، وَبِنَاءِ جُسُورِ المَحَبَّةِ وَالوِئَامِ الإِنْسَانِيِّ، وَالتَّصَدِّي لِمُمَارَسَاتِ الظُّلْمِ وَالصِّدَامِ الحَضَارِيِّ وَسَلْبِيَّاتِ الكَرَاهِيَةِ.

كَمَا يُؤَكِّدُ المُؤْتَمِرُونَ عَلَى مَضَامِينِ هَذِهِ الوَثِيقَةِ التَّارِيخِيَّةِ مُشْتَمِلَةً عَلَى الأُسُسِ وَالمَبَادِئِ الآتِيَةِ:

١- البَشَرُ عَلَى اخْتِلَافِ مُكَوِّنَاتِهِمْ يَنْتَمُونَ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي إِنْسَانِيَّتِهِمْ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾ [النِّسَاء]، وَيَشْمَلُهُمْ جَمِيعًا التَّكْرِيمُ الإِلَهِيُّ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ٧٠ ﴾ [الإِسْرَاء].

٢- رَفْضُ العِبَارَاتِ وَالشِّعَارَاتِ العُنْصُرِيَّةِ، وَالتَّنْدِيدُ بِدَعَاوَى الاسْتِعْلَاءِ البَغِيضَةِ الَّتِي تُزَيِّنُهَا أَوْهَامُ التَّفْضِيلِ المُصْطَنَعَةُ، فَأَكْرَمُ النَّاسِ أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ [الحُجُرَات]، كَمَا أَنَّ خِيَارَهُمْ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَفِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «خَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ» [مُعْجَمُ الطَّبَرَانِي].

٣ـ الاختلاف بين الأمم في معتقداتهم وثقافاتهم وطبائعهم وطرائق تفكيرهم؛ قدرٌ إلهيٌّ قضت به حكمة الله البالغة؛ والإقرار بهذه السنة الكونية والتعامل معها بمنطق العقل والحكمة بما يوصل إلى الوئام والسلام الإنساني؛ خيرٌ من مكابرتها ومصادمتها، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ [هود] ، وعلى كلٍّ من هدي إلى الحق بيانه للناس.

٤ـ التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يبرر الصراع والصدام، بل يستدعي إقامة شراكة حضارية «إيجابية»، وتواصلاً فاعلاً يجعل من التنوع جسرًا للحوار، والتفاهم، والتعاون لمصلحة الجميع، ويحفز على التنافس في خدمة الإنسان وإسعاده، والبحث عن المشتركات الجامعة، واستثمارها في بناء دولة المواطنة الشاملة، المبنية على القيم والعدل والحريات المشروعة، وتبادل الاحترام، ومحبة الخير للجميع.

٥ـ أصل الأديان السماوية واحد، وهو الإيمان بالله سبحانه إيمانًا يوحده جل وعلا لا شريك له، وشرائعها ومناهجها متعددة، ولا يجوز الربط بين الدين والممارسات السياسية الخاطئة لأيٍّ من المنتسبين إليه.

٦ـ الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر، والتعرف على المشتركات معه، وتجاوز معوقات التعايش، والتغلب على المشكلات ذوات الصلة، وهو ما يفيد في الاعتراف الفاعل بالآخر، وبحقه في الوجود، وسائر حقوقه المشروعة، مع تحقيق العدالة والتفاهم بين الفرقاء، بما يعزز احترام خصوصياتهم، ويتجاوز الأحكام المسبقة المحملة بعداوات التاريخ التي صعدت من مجازفات الكراهية ونظرية المؤامرة، والتعميم الخاطئ لشذوذات المواقف والتصرفات، مع التأكيد

عَلَىٰ أَنَّ التَّارِيخَ فِي ذِمَّةِ أَصْحَابِهِ، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ، أَيًّا كَانَتْ فُصُولُ التَّارِيخِ الْمُسْتَدْعَاةُ، وَعَلَىٰ أَيِّ دِينٍ، أَوْ فِكْرٍ، أَوْ سِيَاسَةٍ، أَوْ قَوْمِيَّةٍ حُسِبَتْ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ [البَقَرَة]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾ [طه].

٧ - بَرَاءَةُ الْأَدْيَانِ وَالْفَلْسَفَاتِ مِنْ مُجَازَفَاتِ مُعْتَنِقِيهَا وَمُدَّعِيهَا؛ فَهِيَ لَا تُعَبِّرُ إِلَّا عَنْ أَصْحَابِهَا، فَالشَّرَائِعُ الْمُتَعَدِّدَةُ تَدْعُو فِي أُصُولِهَا إِلَىٰ عِبَادَةِ الْخَالِقِ وَحْدَهُ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِنَفْعِ مَخْلُوقَاتِهِ، وَالْحِفَاظِ عَلَىٰ كَرَامَتِهِمْ، وَتَعْزِيزِ قِيَمِهِمْ، وَالْحِفَاظِ عَلَىٰ عَلَاقَاتِهِمُ الْأُسَرِيَّةِ وَالْمُجْتَمَعِيَّةِ الْإِيجَابِيَّةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ» [مُسْنَدُ أَحْمَدَ].

٨ - التَّآزُرُ لِوَقْفِ تَدْمِيرِ الْإِنْسَانِ وَالْعُمْرَانِ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَىٰ خَيْرِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَنَفْعِهَا: يَتَحَقَّقُ بِعَقْدِ حِلْفٍ عَالَمِيٍّ فَاعِلٍ يَتَجَاوَزُ التَّنْظِيرَاتِ وَالشِّعَارَاتِ الْمُجَرَّدَةَ، وَذَلِكَ لِإِصْلَاحِ الْخَلَلِ الْحَضَارِيِّ الَّذِي يُعْتَبَرُ الْإِرْهَابُ فَرْعًا مِنْ فُرُوعِهِ، وَنَتِيجَةً مِنْ نَتَائِجِهِ.

٩ - سَنُّ التَّشْرِيعَاتِ الرَّادِعَةِ لِمُرَوِّجِي الْكَرَاهِيَةِ، وَالْمُحَرِّضِينَ عَلَىٰ الْعُنْفِ وَالْإِرْهَابِ، وَالصِّدَامِ الْحَضَارِيِّ: كَفِيلٌ بِتَخْفِيفِ مُسَبِّبَاتِ الصِّرَاعِ الدِّينِيِّ وَالْإِثْنِيِّ.

١٠ - الْمُسْلِمُونَ أَثْرَوُا الْحَضَارَةَ الْإِنْسَانِيَّةَ بِتَجْرِبَةٍ فَرِيدَةٍ ثَرِيَّةٍ، وَهُمُ الْيَوْمَ قَادِرُونَ عَلَىٰ رَفْدِهَا بِكَثِيرٍ مِنَ الْإِسْهَامَاتِ الْإِيجَابِيَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُهَا الْبَشَرِيَّةُ فِي الْأَزَمَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْبِيئِيَّةِ الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا فِي ظِلِّ الِانْعِدَامِ الْقِيَمِيِّ الَّذِي أَفْرَزَتْهُ سَلْبِيَّاتُ الْعَوْلَمَةِ.

١١ - مُكَافَحَةُ الْإِرْهَابِ وَالظُّلْمِ وَالْقَهْرِ، وَرَفْضُ اسْتِغْلَالِ مُقَدَّرَاتِ الشُّعُوبِ وَانْتِهَاكِ

حُقُوقِ الإِنْسَانِ: وَاجِبُ الجَمِيعِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّمْيِيزُ وَلَا المُحَابَاةُ؛ فَالقِيَمُ العَادِلَةُ لَا تَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ، وَرَفْعُ الظُّلْمِ وَمُسَانَدَةُ القَضَايَا العَادِلَةِ، وَتَكْوِينُ رَأْيٍ عَامٍّ عَالَمِيٍّ يُنَاصِرُهَا وَيُقِيمُ العَدْلَ فِيهَا: وَاجِبٌ أَخْلَاقِيٌّ لَا يَجُوزُ التَلَكُّؤُ فِي إِحْقَاقِهِ، وَلَا التَّمَادِي فِي نِسْيَانِهِ.

١٢- الطَّبِيعَةُ الَّتِي نَعِيشُ بَيْنَ جَنَبَاتِهَا: هِبَةُ الخَالِقِ العَظِيمِ لِلْإِنْسَانِ، فَقَدْ سَخَّرَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ، وَالاعْتِدَاءُ عَلَى مَوَارِدِ الطَّبِيعَةِ وَإِهْدَارُهَا وَتَلْوِيثُهَا: تَجَاوُزٌ وَاعْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّ الأَجْيَالِ القَادِمَةِ.

١٣- أُطْرُوحَةُ الصِّرَاعِ الحَضَارِيِّ، وَالدَّعْوَةُ لِلصِّدَامِ، وَالتَّخْوِيفُ مِنَ الآخَرِ: مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ العُزْلَةِ وَالاسْتِعْلَاءِ المُتَوَلِّدِ عَنِ النَّزْعَةِ العُنْصُرِيَّةِ، وَالهَيْمَنَةِ الثَّقَافِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ، وَالانْغِلَاقِ عَلَى الذَّاتِ، وَهُوَ فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ: ضَلَالٌ مَنْهَجِيٌّ، أَوْ ضَحَالَةٌ فِكْرِيَّةٌ، أَوْ شُعُورٌ بِضَعْفِ مُقَوِّمَاتِ البِنَاءِ الحَضَارِيِّ، وَمِنْ ثَمَّ: السَّعْيُ لِلدَّفْعِ بِالصِّرَاعِ نَحْوَ المُوَاجَهَةِ عِوَضًا عَنْ أَنْ يَسُودَ سِيَادَةً طَبِيعِيَّةً سِلْمِيَّةً مَتَى امْتَلَكَ القُوَّةَ الذَّاتِيَّةَ.

١٤- الصِّرَاعُ وَالصِّدَامُ يَعْمَلُ عَلَى تَجْذِيرِ الكَرَاهِيَةِ، وَاسْتِنْبَاتِ العَدَاءِ بَيْنَ الأُمَمِ وَالشُّعُوبِ، وَيَحُولُ دُونَ تَحْقِيقِ مَطْلَبِ العَيْشِ المُشْتَرَكِ، وَالانْدِمَاجِ الوَطَنِيِّ الإِيجَابِيِّ، وَبِخَاصَّةٍ فِي دُوَلِ التَّنَوُّعِ الدِّينِيِّ وَالإِثْنِيِّ، كَمَا أَنَّهُ فِي عِدَادِ المَوَادِّ الأَوَّلِيَّةِ لِصِنَاعَةِ العُنْفِ وَالإِرْهَابِ.

١٥- ظَاهِرَةُ «الإِسْلَامُوفُوبِيَا» وَلِيدَةُ عَدَمِ المَعْرِفَةِ بِحَقِيقَةِ الإِسْلَامِ وَإِبْدَاعِهِ الحَضَارِيِّ وَغَايَاتِهِ السَّامِيَةِ، وَالتَّعَرُّفُ الحَقِيقِيُّ عَلَى الإِسْلَامِ: يَسْتَدْعِي الرُّؤْيَةَ المَوْضُوعِيَّةَ الَّتِي تَتَخَلَّصُ مِنَ الأَفْكَارِ المُسْبَقَةِ، لِتَفْهَمَهُ بِتَدَبُّرِ أُصُولِهِ وَمَبَادِئِهِ، لَا بِالتَّشَبُّثِ بِشُذُوذَاتِ

يَرتَكِبُهَا المُنتَحِلُونَ لِاسْمِهِ، وَمُجَازَفَاتٍ يَنسِبُونَهَا زُورًا إِلَى شَرَائِعِهِ.

١٦ - تَرْسِيخُ القِيَمِ الأَخلَاقِيَّةِ النَّبِيلَةِ، وَتَشْجِيعُ المُمَارَسَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ السَّامِيَةِ: وَاجِبُ الجَمِيعِ، وَكَذَا التَّعَاوُنُ فِي التَّصَدِّي لِلتَّحَدِّيَاتِ الأَخلَاقِيَّةِ، وَالبِيئِيَّةِ، وَالأُسَرِيَّةِ، وَفْقَ المَفَاهِيمِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالإِنسَانِيَّةِ المُشْتَرَكَةِ.

١٧ - الحُرِّيَّةُ الشَّخصِيَّةُ لَا تُسَوِّغُ الاعتِدَاءَ عَلَى القِيَمِ الإِنسَانِيَّةِ، وَلَا تَدمِيرَ المَنظُومَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَثَمَّةَ فَرْقٌ بَيْنَ الحُرِّيَّةِ وَالفَوضَى، وَكُلُّ حُرِّيَّةٍ يَجِبُ أَنْ تَقِفَ عِندَ حَدِّ القِيَمِ وَحُرِّيَّاتِ الآخَرِينَ، وَعِندَ حُدُودِ الدُّستُورِ وَالنِّظَامِ، مُرَاعِيَةً الوِجدَانَ العَامَّ، وَسَكِينَتَهُ المُجتَمَعِيَّةَ.

١٨ - التَّدَخُّلُ فِي شُؤُونِ الدُّوَلِ: اخْتِرَاقٌ مَرفُوضٌ، وَلَا سِيَّمَا أَسَالِيبُ الهَيمَنَةِ السِّيَاسِيَّةِ بِمَطَامِعِهَا الاقتِصَادِيَّةِ وَغَيرِهَا، أَوْ تَسوِيقِ الأَفكَارِ الطَّائِفِيَّةِ، أَوْ مُحَاوَلَةِ فَرْضِ الفَتَاوَى عَلَى ظَرفِيَّتِهَا المَكَانِيَّةِ، وَأَحوَالِهَا، وَأَعرَافِهَا الخَاصَّةِ، وَلَا يَسُوغُ التَّدَخُّلُ مَهْمَا تَكُنْ ذَرَائِعُهُ المَحمُودَةُ؛ إِلَّا وَفْقَ شَرعِيَّةٍ تُبِيحُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ طَلَبٍ رَسْمِيٍّ لِمَصلَحَةٍ رَاجِحَةٍ فِي مُوَاجَهَةِ مُعتَدٍ أَوْ ثَائِرٍ أَوْ مُفسِدٍ، أَوْ لِإِغَاثَةٍ أَوْ رِعَايَةٍ أَوْ تَنمِيَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

١٩ - تَجَارِبُ التَّنمِيَةِ النَّاجِحَةِ عَالَمِيًّا: أُنمُوذَجٌ يُحتَذَى فِي رَدْعِ أَشكَالِ الفَسَادِ كَافَّةً، وَإِعمَالِ مَبْدَأِ المُحَاسَبَةِ بِوُضُوحٍ تَامٍّ، وَالعَمَلِ عَلَى تَغْيِيرِ الأَنمَاطِ الاستِهلَاكِيَّةِ الَّتِي تُعِيقُ بَرَامِجَ التَّنمِيَةِ، وَتَستَنزِفُ المُقَدَّرَاتِ، وَتُهدِرُ الثَّرَوَاتِ.

٢٠ - تَحْصِينُ المُجتَمَعَاتِ المُسلِمَةِ: مَسؤُولِيَّةُ مُؤَسَّسَاتِ التَّربِيَةِ وَالتَّعلِيمِ بِمَنَاهِجِهَا وَمُعَلِّمِيهَا وَأَدَوَاتِهَا ذَوَاتِ الصِّلَةِ، وَعُمُومِ مَنَصَّاتِ التَّأثِيرِ - وَبِخَاصَّةٍ مَنَابِرِ الجُمُعَةِ، وَمُؤَسَّسَاتِ المُجتَمَعِ المَدَنِيِّ - مُستَوجِبَةً تَوعِيَةَ عَاطِفَتِهِمُ الدِّينِيَّةِ، وَالأَخْذَ بِأَيدِيهِمْ نَحْوَ

مَفَاهِيمِ الوَسَطِيَّةِ وَالاعْتِدَالِ ، وَالحَذَرَ مِنَ الانْجِرَارِ السَّلْبِيِّ إِلَى تَصْعِيدِ نَظَرِيَّاتِ المُؤَامَرَةِ ، وَالصِّدَامِ الدِّينِيِّ وَالثَّقَافِيِّ ، أَوْ زَرْعِ الإِحْبَاطِ فِي الأُمَّةِ ، أَوْمَا كَانَ مِنْ سُوءِ ظَنٍّ بِالآخَرِينَ مُجَرَّدٍ أَوْ مُبَالَغٍ فِيهِ .

٢١ – تَحْقِيقُ مُعَادَلَةِ العَيْشِ المُشْتَرَكِ الآمِنِ بَيْنَ جَمِيعِ المُكَوِّنَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالإِثْنِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ عَلَى اتِّسَاعِ الدَّائِرَةِ الإِنْسَانِيَّةِ : يَسْتَدْعِي تَعَاوُنَ القِيَادَاتِ العَالَمِيَّةِ وَالمُؤَسَّسَاتِ الدَّوْلِيَّةِ كَافَّةً ، وَعَدَمَ التَّفْرِيقِ - عِنْدَ مَدِّ يَدِ العَوْنِ السِّيَاسِيِّ أَوِ الاقْتِصَادِيِّ أَوِ الإِنْسَانِيِّ - بَيْنَ النَّاسِ عَلَى أَسَاسٍ دِينِيٍّ أَوْ عِرْقِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ .

٢٢ – المُوَاطَنَةُ الشَّامِلَةُ اسْتِحْقَاقٌ تُمْلِيهِ مَبَادِئُ العَدَالَةِ الإِسْلَامِيَّةِ لِعُمُومِ التَّنَوُّعِ الوَطَنِيِّ ، يَحْتَرِمُ فِيهَا الدُّسْتُورُ وَالنِّظَامُ المُعَبِّرُ عَنِ الوِجْدَانِ الوَطَنِيِّ بِإِجْمَاعِهِ أَوْ أَكْثَرِيَّتِهِ ، وَكَمَا عَلَى الدَّوْلَةِ اسْتِحْقَاقٌ فِي ذَلِكَ ؛ فَعَلَى مُوَاطِنِيهَا وَاجِبُ الوَلَاءِ الصَّادِقِ ، وَالمُحَافَظَةَ عَلَى الأَمْنِ وَالسِّلْمِ الاجْتِمَاعِيِّ ، وَرِعَايَةِ حِمَى المُحَرَّمَاتِ وَالمُقَدَّسَاتِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَفْقَ مَبْدَأِ الاسْتِحْقَاقِ المُتَبَادَلِ ، وَالحُقُوقِ العَادِلَةِ مَعَ الجَمِيعِ ، وَمِنْ بَيْنِهِمْ : الأَقَلِّيَّاتُ الدِّينِيَّةُ وَالإِثْنِيَّةُ .

٢٣ – الاعْتِدَاءُ عَلَى دُورِ العِبَادَةِ عَمَلٌ إِجْرَامِيٌّ يَتَطَلَّبُ الوُقُوفَ إِزَاءَهُ بِحَزْمٍ تَشْرِيعِيٍّ ، وَضَمَانَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ وَأَمْنِيَّةٍ قَوِيَّةٍ ، مَعَ التَّصَدِّي اللَّازِمِ لِلأَفْكَارِ المُتَطَرِّفَةِ المُحَفِّزَةِ عَلَيْهِ .

٢٤ – تَعْزِيزُ مُبَادَرَاتِ وَبَرَامِجِ مُكَافَحَةِ الجُوعِ ، وَالفَقْرِ ، وَالمَرَضِ ، وَالجَهْلِ ، وَالتَّمْيِيزِ العُنْصُرِيِّ ، وَالتَّدَهْوُرِ البِيئِيِّ : مَنُوطٌ بِتَضَامُنِ الجِهَاتِ المَسْؤُولَةِ كَافَّةً ؛ الحُكُومِيَّةِ وَالأُمَمِيَّةِ وَالأَهْلِيَّةِ وَالنَّاشِطِينَ ذَوِي الصِّلَةِ فِي خِدْمَةِ العَمَلِ الإِنْسَانِيِّ ، وَصِيَانَةِ كَرَامَةِ الإِنْسَانِ وَحِفْظِ حُقُوقِهِ .

٢٥ - التَّمكِينُ المَشرُوعُ لِلمَرأةِ وفقَ تأطِيرٍ يَحفَظُ حُدُودَ اللهِ تَعالَى: حَقٌّ مِن حُقُوقِها، وَلَا يَجُوزُ الاستِطَالَةُ عَلَيهِ بِتَهمِيشِ دَورِهَا، أَو امتِهَانِ كَرَامَتِهَا، أَو التَّقلِيلِ مِن شَأنِها، أَو إِعَاقَةِ فُرَصِهَا، سَوَاءٌ في الشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ أَو العِلمِيَّةِ أَو السِّيَاسِيَّةِ أَو الاجتِمَاعِيَّةِ أَو غَيرِهَا، وَلَاسِيَّمَا تَقَلُّدُهَا في ذَلِكَ كُلِّهِ المَرَاتِبَ المُستَحَقَّةَ لَهَا دُونَ تَميِيزٍ ضِدَّهَا، وَمِن ذَلِكَ: المُسَاوَاةُ في الأُجُورِ وَالفُرَصِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَفقَ طَبِيعَتِهَا، وَمَعَايِيرِ الكَفَاءَةِ وَالتَّكَافُؤِ العَادِلِ بَينَ الجَمِيعِ، وَالحَيلُولَةُ دُونَ تَحقِيقِ تِلكَ العَدَالَةِ: جِنَايَةٌ عَلَى المَرأَةِ بِخَاصَّةٍ وَالمُجتَمَعَاتِ بِعَامَّةٍ.

٢٦ - العِنَايَةُ بِالطِّفلِ صِحِّيًّا وَتَربَوِيًّا وَتَعلِيمِيًّا: طَلِيعَةُ مَسؤُولِيَّاتِ الدُّوَلِ وَالهَيئَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ الأُمَمِيَّةِ وَالأَهلِيَّةِ ذَوَاتِ الصِّلَةِ، فَضلًا عَن مَسؤُولِيَّاتِ الأُسرَةِ، وَبِخَاصَّةٍ العَمَلَ عَلَى صِيَاغَةِ فِكرِهِ بِمَا يُوَسِّعُ آفَاقَهُ وَيُعَزِّزُ قُدُرَاتِهِ، وَيُمَكِّنُ الفُرَصَ إِبدَاعِهِ وَمَهَارَاتِ تَوَاصُلِهِ، وَيُحَصِّنُهُ مِنَ الانحِرَافِ.

٢٧ - تَعزِيزُ هُوِيَّةِ الشَّبَابِ المُسلِمِ بِرَكَائِزِهَا الخَمسِ: الدِّينِ، وَالوَطَنِ، وَالثَّقَافَةِ، وَالتَّارِيخِ، وَاللُّغَةِ، وَحِمَايَتُهَا مِن مُحَاوَلَاتِ الإِقصَاءِ أَو الذَّوَبَانِ المُتَعَمَّدِ وَغَيرِ المُتَعَمَّدِ: يَتَطَلَّبُ حِمَايَةَ الشَّبَابِ مِن أَفكَارِ الصِّدَامِ الحَضَارِيِّ وَالتَّعبِئَةِ السَّلبِيَّةِ ضِدَّ المُخَالِفِ، وَالتَّطَرُّفِ الفِكرِيِّ بِتَشَدُّدِهِ أَو عُنفِهِ أَو إِرهَابِهِ، مَعَ تَقوِيَةِ مَهَارَاتِ تَوَاصُلِ الشَّبَابِ مَعَ الآخَرِينَ بِوَعيٍ يَعتَمِدُ أُفُقَ الإِسلَامِ الوَاسِعَ وَأَدَبَهُ المُؤَلِّفَ لِلقُلُوبِ، وَلَاسِيَّمَا قِيَمَ التَّسَامُحِ وَالتَّعَايُشِ بِسَلَامٍ وَوِئَامٍ يَتَفَهَّمُ وُجُودَ الآخَرِ، وَيَحفَظُ كَرَامَتَهُ وَحُقُوقَهُ، وَيَرعَى أَنظِمَةَ الدُّوَلِ الَّتِي يُقِيمُ عَلَى أَرضِهَا، مَعَ التَّعَاوُنِ وَالتَّبَادُلِ النَّافِعِ مَعَهُ، وَفقَ مَفَاهِيمِ الأُسرَةِ الإِنسَانِيَّةِ الَّتِي رَسَّخَ الإِسلَامُ مَبَادِئَهَا الرَّفِيعَةَ.

وَيَرَىٰ مُصَدِّرُو هَذِهِ الوَثِيقَةِ أَهَمِّيَّةَ إِيجَادِ مُنْتَدًى عَالَمِيٍّ (بِمُبَادَرَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ) يُعْنَى بِشُؤُونِ الشَّبَابِ بِعَامَّةٍ، يَعْتَمِدُ ضِمْنَ بَرَامِجِهِ: التَّوَاصُلَ بِالحِوَارِ الشَّبَابِيِّ البَنَّاءِ مَعَ الجَمِيعِ فِي الدَّاخِلِ الإِسْلَامِيِّ وَخَارِجِهِ، مُتَبَنِّيًا أُطْرُوحَاتِ الشَّبَابِ وَإِشْكَالَاتِهِمْ كَافَّةً، بِوُضُوحٍ وَمُصَارَحَةٍ تَامَّةٍ، مِنْ خِلَالِ كَفَاءَاتٍ تَتَمَيَّزُ بِالعِلْمِ وَالحِسِّ التَّرْبَوِيِّ، تَتَبَادَلُ مَعَ الشَّبَابِ الحِوَارَ وَالنِّقَاشَ بِخِطَابٍ مُوَازٍ يَتَفَهَّمُ مَرْحَلَتَهُمْ وَمَشَاعِرَهُمْ، تَلَافِيًا لِغِيَابٍ مَضَى أَحْدَثَ فَرَاغًا، وَعَادَ بِنَتَائِجَ سَالِبَةٍ.

٢٨ - تَجَاوُزُ المُقَرَّرَاتِ وَالمُبَادَرَاتِ وَالبَرَامِجِ كَافَّةً طَرْحَهَا النَّظَرِيَّ، وَشِعَارَاتِهَا الشَّكْلِيَّةَ، وَتَكَالِيفَهَا غَيْرَ المُجْدِيَةِ؛ إِلَى الفَاعِلِيَّةِ مِنْ خِلَالِ أَثَرٍ إِيجَابِيٍّ مَلْمُوسٍ، يَعْكِسُ الجِدِّيَّةَ، وَالمِصْدَاقِيَّةَ، وَقُوَّةَ المَنْظُومَةِ، وَبِخَاصَّةٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِإِرْسَاءِ السِّلْمِ وَالأَمْنِ الدَّوْلِيَّيْنِ، وَإِدَانَةِ أَسَالِيبِ الإِبَادَةِ الجَمَاعِيَّةِ، وَالتَّطْهِيرِ العِرْقِيِّ، وَالتَّهْجِيرِ القَسْرِيِّ، وَالاتِّجَارِ بِالبَشَرِ، وَالإِجْهَاضِ غَيْرِ المَشْرُوعِ.

٢٩ - لَا يُبْرِمُ شَأْنَ الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَيَتَحَدَّثُ بِاسْمِهَا فِي أَمْرِهَا الدِّينِيِّ وَكُلِّ ذِي صِلَةٍ بِهِ: إِلَّا عُلَمَاؤُهَا الرَّاسِخُونَ فِي جَمْعٍ كَجَمْعِ مُؤْتَمَرِ هَذِهِ الوَثِيقَةِ، وَمَا امْتَازَتْ بِهِ مِنْ بَرَكَةِ رِحَابِ قِبْلَتِهِمُ الجَامِعَةِ، وَالعَمَلُ الدِّينِيُّ وَالإِنْسَانِيُّ المُشْتَرَكُ الهَادِفُ لِمَصْلَحَةِ الجَمِيعِ: يَلْزَمُ تَشَارُكَ الجَمِيعِ دُونَ إِقْصَاءٍ أَوْ عُنْصُرِيَّةٍ أَوْ تَمْيِيزٍ لِأَتْبَاعِ دِينٍ أَوْ عِرْقٍ أَوْ لَوْنٍ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

صدرت في مكة المكرمة بجوار الكعبة المشرفة

عن مؤتمر «وثيقة مكة المكرمة»

المنعقد خلال الفترة ٢٢ - ٢٤ من شهر رمضان المبارك لعام ١٤٤٠هـ

الموافق ٢٧ - ٢٩ من شهر مايو لعام ٢٠١٩م

